ارث الدولة بين العولمة والتدويل

Legacy of the state between globalization and internationalization

م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدى

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

الباحث . رحيم كريم محمد

ماجستير/ جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

الكلمات الافتتاحية :
العولمة -التدويل -الدولة -السيادة الوطنية-
Keywords :
-Globalization Internationalization -The state-Sovereignty

Abstract:

The era of globalization represents an advanced stage of the imperialist capitalist system, it representing the highest stages of capitalism; It has adopted a philosophy commensurate with its new authority in terms of its policy, method of governance, development, and progression in all democratic rights and the practice of all economic activities.The capitalist countries worked through their hegemonic tools by dwarfing the role of the state and penetrating its sovereignty through programs of reforms, economic adjustment, conditionality and giant multinational corporations, It intervened under the pretexts of technological development and scientific progress, but this does not mean that the state has lost its authority, but it has been dwarfed and its sovereignty has been violated, especially at the economic level.

الخلاصة: إن عصر العولمة يمثل مرحلة متقدمة للنظام الرأسمالي الامبريالي وهي تمثل أعلى مراحل الرأسمالية، وقد اتخذت فلسفة تتناسب وسلطتها الجديدة من حيث

سياستها وأسلوب نظام حكمها وتطورها وتقدميتها في كافة الحقوق الديمقراطية وممارسة كافة الأعمال الاقتصادية فاتخذت من الليبرالية الاقتصادية الفردانية الاقتصادية بعد تحولها ونقلها من الحقل الاقتصادي الاستهلاكي إلى المجتمع لكي تأخذ طابع ذات فردانية اجتماعية.

المقدمة:

لا يكاد العالم ينتهي من مرحلة تطورية حتى يدخل في مرحلة أخرى، وهذا التطور المرحلي يحمل في طياته مفاهيم ومتغيرات عديدة، ومنذ عقد التسعينات من القرن الماضي كثر الحديث عن تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد في غمار العولمة المتعددة الابعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وقد تصدر هذا العنوان الكبير(العولمة) جداول أعمال المعنيين بشؤون الاقتصاد والحكومات والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي(I .M.F) والبنك الدولي(I.B.R.D) ومنظمة التجارة العالمية(W.T.O) وما تنادي به من شعار لتحرير التجارة الدولية، وقد ساعد على ذلك ظاهرة التدويل التي اردفت العولمة بالمسببات والحجج التشريعية لتوسع من انتشارها، فضلاً عن التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والتقنية المصرفية والثورة المعلوماتية(Informatics Revolution). اهمية البحث: وتأتي أهمية الورقة البحثية مما تنادي به العولمة من تكبيل يد الحكومات وعجز الدور الحكومي لممارسة وظائفه الحيوية وتقويض سلطات الدولة السيادية، من أجل الوصول إلى مرحلة القرار الاقتصادي المعولم الذي تقوده الشركات المتعددة الجنسية. هدف البحث : يهدف البحث الى تبيان فاعلية العولمة والتدويل على سلطان الدولة ونطاق سيادتها داخل اقليمها وبفرض قوانينها على شعبها. اشكالية البحث: ان العولمة بكل ادواتها تعمد الى ابعاد الدولة عن الشعب وتشجيع الفساد وتحويلها الى اداة استغلال قهر في خدمة مصالح السوق وتعتمد العولمة على العنصر الاقتصادي في احتلالها للدول الأخرى وإن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتراكم رأس المال وفائض القيمة والأزمات الدولية الاقتصادية صفات تفرزها الرأسمالية عبر اذرعها الاقتصادية التي تتمثل بصندوق النقد والبنك الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات . ومن هذه تنبثق العديد من الاسئلة:

-ماهو التصور الجديد للدولة في ظل العولمة؟

-ماهي الوسائل المستخدمة لتقزيم الدولة ؟

-ماهي المبررات المستخدمة في تدخلات الدول, وكيف اخضعت العولمة الحياة الاقتصادية والسياسية للدولة لقوى السوق ؟

فرضية البحث: تنبع الفرضية من فكره مفادها ان ظاهرتي العولمة والتدويل قزمت السيادة الوطنية للدولة لصالح الدول العظمى نتيجة استيلائها على الانظمة الاقتصادية وادوات العولمة التي تتمثل بالمنظمات الاقتصادية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقارات فائقة التطور التكنولوجي وتسييرها وفقا للمنظور السياسي الذي يتماشى مع مصالهم وجعل دول العالم لثالث تابعة لها وتوظيف هذه الادوات كقوة فاعلة على كافة المستويات الا ان دور الدولة لم ينتهي بشكل نهائي واستمرت الدولة في المحافظة على كيانها الوجودي وشخصيتها القانونية. منهجية البحث: تم الاستعانة بأكثر من منهج للإحاطة بأبعاد المشكلة، ولإثبات الفرضية التي جاء بها موضوع البحث، وعليه تمت الاستعانة بالمناهج الأتية:

١- المنهج التاريخي: لاستعراض مفهوم العولمة والتدويل وملامح النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ثم نهاية الحرب الباردة وبرز نظام احادي القطبية

٢- المنهج التحليلي: استخدم في تحليل اثر ادوات العولمة التي تستخدمها الرأسمالية في احتلال البلدان الضعيفة واختراق سيادتها الوطنية بما يتطلب الهيمنة الاقتصادية على الدول النامية الضعيفة عبر استخدام الوسائل والمبررات وفق النظام الدولي .

هيكلية البحث: ينقسم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول: تطور ظاهرة العولمة وافرازاتها المرحلية وذلك في المطلب الأول تناول فيه تاريخ ظاهرة العولمة، أما المطلب الثاني، فقد تم فيه البحث مفهوم العولمة اما المطلب الثالث فقد تم تناول تطور مفهوم العولمة والحاجة إلى ظاهرة التدويل المبحث الثاني قد سلط الضوء على أثر العولمة والتدويل في تقويض مفهوم السيادة في المطلب الأول منه : اثر ظاهرة التدويل واما في المطلب الثاني فقد تناولنا ارث الدولة بين السيادة الوطنية وحتمية التقزم ومن ثم خاتمة البحث.

المبحث الأول: تطور ظاهرة العولمة وافرازاتها المرحلية : المطلب الأول: تاريخية ظاهرة العولمة: تشير الدراسات الدولية المتخصصة إلى أن العولمة كظاهرة تاريخية بدأت منذ أن دخلت أو أنتجت أوروبا الحداثة فى نهاية القرن الخامس عشر، وتسارعت مع الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر، وأصبحت واقعاً ملموساً مع الثورة التقنية الثالثة فى القرن العشرين، وذلك لإرتباطها باللبنات الأولى لتشكل الرأسمالية فالمعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، وعليه فإن مضمون العولمة قد ظهر قبل مفهومها[1]. أن الإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في

فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها، ولم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتمركز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق، لتنطلق نحو التوسع العالمي اللا محدود، انسجاماً مع شعار الكوسموبوليتية Cosmopolitanism أو المواطنة العالمية الذي رفعته منذ نهاية القرن التاسع عشر، وهي نظرية تدعو إلى نبذ المشاعر الوطنية والثقافة القومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري[٢]. وبعد زوال الاستعمار الأوربي بكافة أشكاله وتصدير أوروبا لعولمتها الثقافية في هذه البلدان كمرحلة تاريخية، جاء القرن العشرين ليشهد حربين عالميتين يُحسم بعدهما الصراع العسكري لتتراجع دول أوروبا وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا واليابان وإيطاليا وألمانيا ويظهر إلى الوجود بكل قوة وسيطرة دور الولايات المتحدة الأمريكية التي سرعان ما تفرض هيمنتها على العالم، وأضحى الأمر واقعا بعد أن تشكلت في النصف الأول من القرن العشرين ١٩٤٥ الأمم المتحدة التي تحولت بعد ذلك لتنصاع لأوامر المحرك والمتحكم الأوحد في هذا العالم، أمريكا، خاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط حائط برلين، عندها انفردت الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم لتشهد العولمة اقوى مراحل ازدهارها في ظل الراسمالية الامريكية المتوحشة[٣].

المطلب الثاني: مفهوم العولمة : شاع استخدام مفهوم العولمة في العقد الاخير من القرن العشرين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وآنهيار الكتلة الشيوعية، وأن الحداثة في اللفظ لا توحي بأنها حديثة كما أسلفنا، وإن الترجمة النصية لكلمة (GLOBALISATION) مشتق من (Glob) وتعني الكرة، والمقصود بها بالكوكب (الارض) وهو يقابل العالم (World) ويعني أيضا الكون، وورد هذا اللفظ في التداول عبر وسائل الاعلام العالمية وخصوصا الامريكية بعد عام ١٩٦٠. وكذلك ترجمت عن كلمة (Mondialisation) الفرنسية وتعني : جعل الشيء على مستوى عالمي ونقله من نطاق محدود إلى اللامحدود بمنئاى عن كل مراقبة، ويقصد بالمحدود هو اساس الدولة القومية بحدودها السياسية والجغرافية ومراقبة الجمارك وكل ما يتعلق بالثقافة والامن الوطني، واللامحدود هي إلغاء هذه القيود[٤]. لا يوجد اتفاق حول تعريف العولمة وعلى العكس يوجد انقسام بين المفكرين نظراً لوجود أتجاهين متعارضين حول موقفهم من العولمة ذاتها كظاهرة: الإتجاه الأول: يتبنى موقف المؤيد لهذه الظاهرة ويعدها حتمية ولا بد التسليم بها ومن أصحاب هذا الاتجاه (جيسي هيلمز) رئيس مجلس الشيوخ الامريكي السابق و(فرانسيس فوكوياما) صاحب كتاب نهاية التاريخ والانسان الاخير، و(صموئيل هينجتون) صاحب كتاب صدام الحضارات. اما الاتجاه الثاني: معارض لها لأنه يعدها اختراقاً ثقافياً وإقصاء للخصوصية والقومية واحتواء للعالم، ومن رواد هذا الاتجاه (نيلسون اروجودي سوزا) و (اوليفية

دولغوس) و (وليام لاجر) و (جلينر) و(ميرشهايمر) وهم من دعاة القومية المتصدين ل الليبرالية الجديدة. ومن المفكرين العرب من يرى أن العولمة هي تمكن انتصار نمط معين من السيطرة على وسائل الانتاج(الشركات المتعددة الجنسية) ونفي لوجود الطرف الآخر(الدول النامية) وهي تمثيل لإرادة الهيمنة . وهم (اسماعيل صبري عبد الله) و (فؤاد مرسي) و (سمير أمين) وغيرهم[٥]. وأزاء هذا الانقسام في مفهوم العولمة والمعبر عن آراء غير مستقلة كرد فعل من تجمعات انسانية بين نامية ومتقدمة في ظل نظام دولي يتسم بعدم التكافؤ وتعاظم الهوة بين هذه الاطراف ولاسيما في مجال المعرفة والتطور التكنولوجي.

ويعرف علي حرب العولمة فيذهب إلى القول: (مع العولمة حيث الزمان الفعلي الذي يجري بسرعة الضوء يكتسح المكان التقليدي بأبعاده الثلاثة. بذلك يتعولم المكان ويزول بين الداخل والخارج. فتتشكل طوائف جديدة هويتها السوق ووطنها هو حيث تصل منتجاتها الأثيرية. وتتراجع الجغرافيا السياسية التي كانت تنظم العلاقات بين الدول على أساس المسافات. لصالح علاقات جديدة تقوم على خرق الحدود الوطنية عبر حرب المعلومات الإلكترونية). اما اسماعيل صبري عبد الله فيعرفها بأنها:(التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون الحاجة إلى اجراءات حكومية)[٦]. بينما عرفها طه محمود علوان بأنها: (ظاهرة تفتح الفرص لتسويق المنتجات الاقتصادية والفكرية من العالم الأول إلى العالم الثالث وأن المستفيدين هم (الاسرائيليون). وأن العولمة معول فعال يهدمون به جدار العزلة الذي يفصلهم عن العالم العربي والاسلامي والنامي بما تمتلك من أسواق تجارية نشطة يعدون للوصول اليها عبر طرق عديدة منها العولمة[٧]. في حين يرى محمد محمود الامام أن العولمة: (ظاهرة استعمارية جديدة تبلورت دعائمها الأساسية عبر تغيير البيئة العالمية من خلال مراحل التطور الرأسمالي من الثورة الصناعية إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي الاتصالات. هذا التغير سيكون على حساب مصير التنمية المستقلة للدول النامية التي عانت ما عانته من ظاهرة الاستعمار القديم ونهب مباشر للثروات)[٨]. أما نيلسون اروجودي سوزا فقد أشار إلى أن عولمة الاقتصاد انما هي محاولة لاعادة تقسيم العالم. عالم يتسم بأنه بلا حدود ويتحقق ذلك عندما تكون العلاقات الاقتصادية الدولية على مختلف الاصعدة المحلية والعالمية خاضعة لنظام السوق. وينتقد وجهة نظر مؤيدي العولمة بأنها ستؤدي إلى الازدهار والرخاء للإنسانية. مشيراً إلى أنها تؤدي إلى ستفاقم المشاكل والنزاعات بين الدول الرأسمالية الكبرى نفسها وإلى ظهور تكتلات دولية تطبق فيما بينها نظام الحماية الجمركية[٩].

المطلب الثالث: تطور مفهوم العولمة والحاجة إلى ظاهرة التدويل : مع أنتهاء الحرب الكونية الثانية أخذت المعالجات الكنزية تأخذ مداها في الاجل القصير وعلى المستوى المحلي أو الوطني، وأصبحت الحاجة إلى أن تأخذ التحليلات الكنزية مدى أوسع وهو الاجل الطويل، وتتطلب هذه المعالجات بعداً دولياً بالاضافة إلى وجود مؤسسات نقدية تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية بين دول المركز ودول الاطراف لصالح عملية التراكم الرأسمالي وهذا ما دعت اليه الكنزية المحدثة (New Keynsain)[١٠]. أن ما حدث فعلاً هو تحول في بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي من طبيعته التنافسية إلى طبيعته الاحتكارية. ومع أحتدام الصراع الاحتكاري بين الدول الرأسمالية ذاتها على نهب ثروات الدول النامية ومحاولة نشر رأس المال الأمريكي والأوروبي في العديد من دول العالم الثالث، تراكمت عجوزات ميزان المدفوعات الامريكي مما دفعها إلى فك الارتباط بقاعدة الذهب(تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١)، وزحفت أزمة التضخم من الولايات المتحدة إلى سائر الدول الرأسمالية الاخرى وبهذا انتقلت الازمة الرأسمالية من مستوى التطبيق إلى مستوى الفكر، ومع عجز الفكر الكنزي لتفسير ظاهرة الركود التضخمي، ولإدارة الأزمة جاءت تحليلات المدرسة النقودية للاهتمام باقتصاديات العرض من خلال رفع معدلات الاستثمار ومن ثم مستوى الانتاج ومعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال من الخارج، وأتجهت الدول الرأسمالية إلى محاولة أختراق الدول الاشتراكية وأسواق البلدان النامية ومحاولة تصدير أزمتها الرأسمالية وتشديد أستغلال ثروات البلدان النامية[١١]. ومارست الظروف الاقتصادية في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة من نمو بطيء للطلب وركود الاجور وأرتفاع البطالة على مدى العقدين الأخيرين من القرن المنصرم نتج عنها ضغوط من جانب الشركات والعمال أثرت على السياسات الاقتصادية لهذه الدول، ما دفع هذه الشركات نحو البحث عن أسواق أخرى وانفتاح أكبر على الاسواق الخارجية[١٢]. أن التركيز على الضغوطات التي تمارسها بلدان المركز البلدان الرأسمالية عن طريق المؤسسات المالية الدولية لدفع البلدان النامية إلى ضرورة تطبيق مجموعة من الاجراءات التصحيحية التي تتركز في معظمها على التيار النقودي والتركيز على جانب العرض (Supply Side) دفع إلى تدويل رأس المال بشبكة الاستثمار الاجنبي من خلال التكامل بين المصارف العالمية من جانب، وبين الشركات متعددة الجنسية من جانب آخر بهدف تدويل الانتاج[١٣].

ومع ظهور المعالجات الفكرية التي آستفاد منها النظام الرأسمالي من الافكار والآراء النقدية التي وجهت لها من الماركسيين أمثال: (بول بوران – سويزي) حول مسألة الفائض الاقتصادي التي تعد بؤر نشأة الرأسمالية وهيمنة البرجوازية التي تبنت الفكر الليبرالي، مقابل ضعف قدرات دول الاطراف وعدم قدرتها على التحكم والسيطرة على رأس المال. اصبح الاقتصاد العالمي يشهد أوضاعاً تتسم بسيطرة هياكل أسواق أحتكار القلة والتجارة البينية بين الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات والتي من أهم مظاهرها هو تكثيف التبادل التجاري الدولي فيما بينها مع تكريس واقع نمط التقسيم الدولي للعمل بين دول مصدرة وبين دول مستوردة لها ومصدرة في الوقت نفسه للمواد الخام[١٤]. فظهر نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل يتمثل في أنتقال الصناعة إلى دول الاطراف وأنفراد دول الشمال أو المركز بعهد ما بعد الصناعة، مع الابقاء على دول الاطراف كونها مصدرا رئيسيا للمواد الخام مع التركيز على نقل التكنولوجيا الضارة للبيئة إلى دول الاطراف. ومع آنهيار الاتحاد السوفيتي وآختفاء عهد التوازن الدولي وظهور نظام القطب الواحد، أضحت الرأسمالية متزعمة للعالم بغير منافس[١٥]. وهكذا نشأت العولمة في أحضان النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعدما وُلدت وترعرعت في أحضان النظام الاقتصادي القديم وبدأت بذور انتشارها بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا منذ بداية الستينيات وإتضحت معالمها وتوجهاتها بالسبعينيات وتسارعت وتائرها في الثمانينيات والتسعينيات. فالأنطلاقة الحقيقية لأنتشار ظاهرة العولمة بدأت مع أنهيار نظام (بريتون وودز) وأعلان وقف ارتباط الدولار الاميركي بقاعدة ذهب عام ١٩٧١ (كما اسلفنا الذكر) وتعويم العملات، ثم أعقب ذلك عولمة النشاط الانتاجي من خلال تحرير التجارة الدولية وتوسيع الاستثمار الاجنبي المباشر وإعطاء دور أكبر للشركات متعددة الجنسية، أعقبتها مرحلة جديدة هي عولمة النشاط المالي وإندماج أسواق المال وتوسيع دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر[١٦]. وفي ظل التنافس الكبير والجبري الذي حصل بين الدول الرأسمالية نفسها وغزوها للاسواق العالمية عبر شركاتها الوطنية، جاءت الدعوة إلى تقليص دور الدولة في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص لغرض تبرير تحرير التجارة الدولية واطلاق رؤوس الاموال تطبيقاً لآليات العولمة. أن هذه الظاهرة ليست جديدة فقد أشار اليها (ماركس) وعدها خاصية من خواص النظام الرأسمالي وما يصاحبها من توسع في حجم الاستثمار وزيادة الطلب على عناصر الانتاج وأرتفاع أثمانها، ومن جانب أخر فأزدياد حجم العرض وآنخفاض الاثمان للسلع، كلاهما يؤدي الى أنخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital) وهكذا تصبح عملية توسع السوق تبررها الحاجة إلى الاستثمارات المتنامية وهنا يأتي دور العولمة والدعوة لها لانقاذ النظام

الرأسمالي وخدمته. كما أنها ليست دعوة جديدة فقد أقترحها كينز وروج لها الكنزيون المحدثون فيما بعد[١٧]. اتسمت بعدها مرحلة شيوع المد التحرري الناتج عن تطبيق الوصفات الليبرالية (الريغانية والتاتشرية)، بهدف الحد من الاختلالات الكلية وتطويق التضخم. وقد أدت تدفقات الاموال الخارجية من خلال آليات محددة كآليات صندوق النقد الدولي (I.M.F) والبنك الدولي للانشاء والتعمير (I.B.R.D) لتنظم التدفقات النقدية لتؤدي دورها في الحد من هذه الاختلالات وبهدف تحرير التجارة الدولية وتحريكها. وهكذا زادت وتيرة انسياب الاستثمارات عبر الحدود في كل القطاعات الانتاجية والخدمية من خلال انشاء المشاريع من طرف الشركات متعددة الجنسية والتي اتجهت هي الاخرى نحو الاندماج والتمركز في ظل العولمة[١٨]. وأن هذا التحول النوعي الذي يرتبط بالتدويل خلال العقد الاخير من القرن المنصرم هو ليس وليد انتقال الاموال وتحرير التبادل التجاري الدولي فحسب بل وليد تظافر عدة عوامل منها: التدويل المالي، ودخول الابتكارات في مجال الاتصال والأسواق المالية والذي نتج عنه استحالة استقلالية هذه الاسواق عن العالم، بسبب التطور التكنولوجي الهائل، وما نجم عنها من ظاهرة (Mass – production) الانتاج الواسع[١٩]. كما أن تعاظم السوق المالية خارج نطاق الرقابة أو أمكانية الحد من توسعها، وفي ظل عدم التناسب بين حجم السوق المالية وحجم الانتاج المادي الحقيقي العالمي، الامر الذي طالما أنذر بأزمات عالمية شاملة تهدد السوق المالية العالمية ظهرت بداياتها في دول النمور الاسيوية نهاية عام ١٩٩٧. فأصحاب الرساميل ما عادوا يستثمرون أموالهم في عمليات أنتاج حقيقية بل يعملون على مضاعفة الاموال من خلال المضاربة في سوق الاموال والاسهم والسندات والعملات الاجنبية والحصول على أرباح طائلة من خلال التغيرات التي تحصل في أسعار الاوراق المالية والعملات خلال فترات زمنية قصيرة قد تقاس بالدقائق. ويقدر بعض الخبراء أنه مقابل كل دولار مستثمر في مجالات الانتاج الحقيقية هنالك ٢٠ دولاراً يتم تداولها في عالم الاسهم[٢٠]. فضلاً عن ادخال تغيرات في أنماط التنمية الصناعية من خلال دخول النظام الرأسمالي مرحلة ما بعد الصناعة، خلق ذلك أنماطا جديدة، وطبقت سياسات جديدة وظهرت مشاكل جديد تواجهها الدول النامية وأصبحت أمام أهداف متناقضة بين نمطين تقليدي وجديد للتنمية. أن تداخل هذه العوامل أدت بالعولمة لان تمر بمرحلة متقدمة هي مرحلة تدويل الانتاج والمشروعات وأن هذا التحول أدى إلى تغييرات في الاسواق والاتجاه نحو اندثار أنماط الاستهلاك التقليدية والتنمية المستقلة وتحول اقتصادات الدول إلى منظومات مندمجة ومرتبطة مع متطلبات الخارج والتحول إلى نماذج للانتاج والتبادل وفق أنماط موحدة ذات بعد عالمي.

المبحث الثاني: أثر العولمة والتدويل في تقويض مفهوم السيادة

المطلب الأول: اثر ظاهرة التدويل : أن ظاهرة التدويل تتصادم مع الفكر التقليدي لمفهوم السيادة ونظام التدويل من الانظمة التي تقيد السيادة وتنقص منها من حيث أن الدول لها مطلق الحرية في التصرف داخل إقليمها. فالواقع المعاصر أفرز متغيرات تقلص من هذه الحرية، وتم إخراج العديد من المسائل الداخلية إلى النطاق الدولي، ويعتبر مفهوم التدويل من المصطلحات الشائعة في قاموس القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلا أن هذا المصطلح رغم بساطته، يخفي الكثير من الإشكاليات القانونية، والصراعات السياسية، والتغيرات الاجتماعية التي اصابت المجتمع الدولي، والمبادئ الحاكمة للقانون الدولي في القرنين التاسع عشر والعشرين. فالتدويل يغطي ظاهرة واسعة النطاق في المجتمع الدولي[٢١]. والتدويل اصطلاحاً هو: إخضاع بعض الأقاليم أو أنهار أو الاقنية البحرية لنظام الإدارة الدولية بموجب معاهدات متعددة الاطراف. ويعرفه الدكتور (عز الدين فودة) والدكتور (سالم الكسواني) بأنه: تنظيم إنشائي لكيان دولي جديد ينبثق من حاجة الأسرة الدولية إلى الاتفاق والتراضي حول إخراج المنطقة المدولة عن نطاق إدارة البلاد التي كانت تتبعها في الأصل. ويعهد إلى هيئة دولية بممارسة الإدارة فيها لتدبير شؤونها بصفة دائمة أو مؤقتة[٢٢]. كما لا يوجد إجماع فقهي أو قانوني على تعريف موحد ولكن تعددت التعريفات، فمفهوم التدويل ذاته Internationalization :اسم مشتق من الفعل Internationalize وهو: نظام يطبقه فريق من الدول أو منظمة دولية على مدى معين، مدينة، قناة، إقليم، مناطق من المدى القطبي، أو البحري أو أعماق البحار..الخ، ويحدده القانون الدولي دائماً ولا يتضمن محتوى خاص محدد سلفاً حيث يعني إما استخدام الدول الحر المدى وإما الاستثمار المشترك لبعض الثروات أو لبعض الخدمات، وإما تخصيص بعض الصلاحيات في المنطقة المدولة بجهاز دولي[٢٣]. يتداخل مفهوم العولمة مع مفهوم التدويل ويستخدم المصطلحان للإشارة إلى الآخر احياناً إلا أن العولمة تشير إلى تلاشي الحدود بين الدول وقلة أهميتها، إذ بزيادة الترابط بين المجتمعات وعناصرها وازدياد التبادل الثقافي، بسبب التطور الهائل في المواصلات والاتصالات وتقنياتهما الذي ارتبط بالتبادل الثقافي والاقتصادي الذي كان له دوراً اساسياً في نشأتها، وهو تداخل مبرر واضح في تعلقه بأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك من دون الاعتداد بحدود للدولة أو انتماء للوطن أو دون الحاجة لإجراءات حكومية[٢٤]. وتتضمن العولمة بعدين أساسيين، الأول هو الامتداد إلى كل انحاء العالم، والثاني هو تعمق العمليات الكونية، غير أن أهم ما يتضمنه مفهوم العولمة هو عولمة الانتاج والتبادل والتحديث في ظل تنامي الابتكارات التكنولوجية والمنافسة بين القوى العظمى. وهنا لا يجب الخلط بين العولمة كترجمة لكلمة(Globalization)، وبين

التدويل أو جعل الشيء دولياً كترجمة لكلمة(Internationalization). فالعولمة عملية اقتصادية بالمقام الأول، ثم سياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية. أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم[٢٥]. لقد انهار المعسكر الشرقي بنظامه الاشتراكي فرصه مواتيه للغرب لبروز النظام الراسمالي على الصعيد العالمي باعتباره العلاج المناسب لمشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية من اجل ان تلحق الدول النامية بقطار التطور والتقدم. وفقدت تلك الدول قدرا كبيرا من سيادتها وحريتها في اختيار شكل نظامها الاقتصادي فاصبحت ادارة الشؤون الاقتصادية تخرج من نطاق سلطة تلك الدولة في نظام العولمة ودخلت تلك الامور في اطار صلاحيات الادارة العالمية للاقتصاد التي تتمثل بالمؤسسات المالية والشركات المتعددة الجنسية.[٢٦] يظهر اثر التدويل على سيادة الدولة الوطنية متمثلا بصورة المختلفة التقليدية والحديثة ويتم التدويل بصورته التقليدية من خلال النظر بدستور الدولة والذي يفرض احترام العالم الخارجي وابرام المعاهدات والاتفاقيات المشروعة التي تعد من صالح الدولة, واما ان يتم بصوره الحديثة من خلال النظر في تفعيل دور المنظمات الدولية –شامله م مخصصة– واحترام قرارات مجلس الامن الدولي ويره من اجهزة الامم المتحدة والتي تعنى ايضا بالفرد من معاهدات واتفاقيات متعلقة بحماية حقوق الانسان وكيفية التزام الدول بها[٢٧]. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة التدخل في شؤون العديد من الدول بدعوى المحافظة على السلم والامن الدوليين , واستند مجلس الامن في الامر بهذه التدخلات على احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ولم يكن في الامكان تنفيذ تلك التدخلات , لولا ما اسفر عنه انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بزعامة العالم المعاصر[٢٨].

ومن أهم اثار التدويل على الدولة تتلخص بنقاط محورية وكالاتي:

١-اعادة تشكيل خريطة موازين القوة في النظام الدولي

ادت متغيرات العولمة إلى اعادة تشكيل خريطة وموازين القوة في النظام الدولي بما يرجح أوزان القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على حساب القوة العسكرية والديموغرافية، ولكن دون أن تفقد هذه الاخيرة مجمل ثقلها بالطبع. كما أعيد ترتيب الأولويات على جدول أعمال النظام الدولي فتراجعت القضايا التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب، وتقديم قضايا جديدة متعددة باتت تواجهها الجماعة الدولية ككل تحت مظلة التدويل مثل مشكلات الطاقة، والتلوث البيئي والتصحر والتضخم والإرهاب وحقوق الانسان وأسلحة الدمار الشامل وغيرها، وهي القضايا التي تطلب جهداً دولياً جماعياً

لمواجهتها، مما يتطلب بدوره التعامل مع مفهوم السيادة من منظور جديد. كما أدت العولمة إلى تكامل الاقتصاد العالمي من خلال الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات المتبادلة بين الأمم، وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد الى آخر[٢٩].

٢-ثورة الاتصالات: ومن المتغيرات الاخرى المصاحبة للعولمة والتي أدت إلى انتهاك سيادة الدولة هي الثورة الهائلة في وسائل الاتصال، فقد ترتب عليها تقريب غير معهود للمسافات بين مختلف مناطق العالم، وادى ذلك إلى أن أي حدث يقع في أية منطقة من العالم يكون له صداه في غيره من المناطق دونما اعتبار للحدود السياسية أو لمبدأ السيادة الإقليمية. كما أدت الثورة الاتصالية إلى الارتفاع الكبير في نسبة تواصل السكان، داخل كل مجتمع أو أمة، وتفاعلها مع العالم الخارجي والتأثر في أنماط مختلفة لأساليب المعيشة للمجتمعات لاخرى[٣٠].

٣- اضعاف سلطة الدولة : أن اضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة كالقبيلة والمذهب، والنتيجة هي تفتيت المجتمع وتشتيته. وقد سارت غالبية المتغيرات التي صاحبت العولمة في اتجاه تقليص تطبيق مبدأ السيادة الوطنية، فالأساس الذي اعتمدته العولمة في انطلاقتها هو تآخي وشمول شعوب العالم بالرفاهية ووضع حد لظاهرة الفقر المزرية. في حين أن ما تمت عولمته هو البؤس والفقر وزيادة الهوة بين الدول الفقيرة والغنية وزيادة البطالة والخوف والقلق من المستقبل وتعميق ظاهرة الفساد والاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة والحرب وعدم السلام والأمن وزيادة. وأصبح مصطلح العولمة يشير إلى اتساع الفرق بين البشر وبين الدول وهكذا نجد مثلا أن عدد من الأثرياء في العلم يمتلكون ثروة توازي ما يملكه مليارين ونصف من سكان المعمورة وأن عدداً قليلا من دول العالم تستغل ٨٠٪ من الناتج العالمي الإجمالي و٨٤٪ من التجارة العلمية ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية[٣١].

٤- التحولات في المفاهيم والقوى الفاعلة: وتسببت التطورات الراهنة في النظام الدولي في أزمة طالت كل انماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط. فاذا كانت أزمة الدولة الماركسية هي انهيار النموذج الشيوعي، فأن أزمة الدولة الديمقراطية الليبرالية تتجسد في أزمة الحزب السياسي الذي هو عماد تعدديتها. كما أن أزمة الدولة البيروقراطية تتمحور حول ضعف الفاعلية والعجز عن بناء قطاع عام قادر وكفؤ. وأزمة الدولة بأنماطها المختلفة وعلى تنوع درجة تطورها السياسي ومستوى نموها الاقتصادي، تتجلى في ظهور الجماعات اليمينية المتشددة والتي تنادي بالانغلاق على الذات من أجل

حماية تكوينها الخاص بها وفي ذلك تحدياً لمفهوم سيادة الدولة على أجزاء من إقليمه، كما أدى نمو المجتمع المدني إلى تهميش دور الدولة من خلال سحب بعض الوظائف منها وإيلائها لفاعلين آخرين[٣٢].

فضلاً عن ذلك أدت العولمة إلى تهديد الثقافة والحضارة المحلية الوطنية من خلال الاتجاه إلى نشر ثقافة كونية ونمط معين من الأفكار ليشمل الجميع، مما أدى إلى إيجاد حالة من الاغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وموروثاته الثقافية والحضارية، كما ادت إلى الضغط على الهوية والشخصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها في إطار هوية وشخصية عالمية. فالمواطنون الذين يمثلون الحامل العقائدي والفكري والثقافي والديني والاجتماعي للدولة وهم من يفترض أنهم يشكلون أساسا محوريا في عملية تآكل سلطة الدولة من خلال الثورة المعلوماتية والاقتصادية والثقافية المتواشجة الصلة مع العولمة، فالواقع والمنطق التارخي يؤكد أن هؤلاء المواطنين يشكلون السياج الحقيقي للدولة القومية من خلال إرثهم الثقافي والحضاري والاجتماعي من جهة، ومن خلال حاملهم الديني من جهة ثانية وهو الأهم. وهذا ما جعل هنتنجتون يعتقد أن الدين يلعب دورا مهما في إمحاء الحدود بين الأمم والقوميات، فإنه يعود ليؤكد أن الدين يفصل بين الناس بصورة أكثر حدة وحصرا حتى من العرق الإثني. فالمرء قد يكون نصف فرنسي أو نصف عربي، بل حتى مواطنا في بلدين في الوقت نفسه، لكن من الصعب أن يكون نصف كاثوليكي و نصف مسلم[٣٣]. وأكد الكثير من الكتاب والمفكرين على أن سلطة الدولة وسيادتها آيلة إلى التآكل والسقوط تحت ضربات سلطة رأس المال العابر للقوميات ونفوذه فعلى سبيل المثال فرانسيس فوكوياما والذي صرح بأن محاولته هي نوع من التفسير الماركسي للتاريخ فإنه ينطلق من العامل المعرفي ودور التجانس الثقافي على المستوى العالمي في كسر أطواق سيادات الدول، إذ تسود ثقافة عالمية عابرة للحدود، قياسا على الشركات عابرة القومية، ويصبح لزاما على الأفراد أن يعيدوا باستمرار تأهيل أنفسهم لمجالات عمل جديدة، في مدن جديدة، ويتلاشى الإحساس بالهوية الذي توفره الإقليمية والمحلية ويجد الناس أنفسهم ينسجون من داخل العالم الصغير لأسرهم والذي يحملونه معهم من مكان لمكان. ويقول فوكوياما أن نهاية سيادة الدولة القومية أمر واقع لا محالة، إن لم يكن في هذا الجيل ففي الجيل التالي وإن لم يكن في التالي ففي الذي يليه[٣٤]. فالعولمة وما صاحبها من تغيرات افرزت ما يلي:

- تراجع مبدأ السيادة الوطنية.
- تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤلها.
- انتشار مفهوم الحكم كبديل للحكومة.

- تزايد الاتجاه نحو التكتل الدولي بين دول الشمال مع تزايد حدة التفتت في دول الجنوب. فالعولمة عبارة عن القولبة الكلية للأحادية الأكثر اتساعا وشمولية تنجرف إليها الأوضاع الدولية مدفوعة نحوها بالثورتين الاقتصادية والمعلوماتية. وفرضت شروط التعاون الدولي صياغات محددة فلم تعد هناك خطوط فاصلة بين الشأنين الداخلي والخارجي أو بين مسئولية الدولة ومسئولية المجتمع الدولي. ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة ولم يعد إطلاق يد الأنظمة الحاكمة في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمراً مسلماً به كما كان في الماضي بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأناً داخلياً أمراً مقبولاً. ومن ثم احياء حق التدخل الانساني لكن في قالب جديد. وهو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموماً من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعة غير المنضبطة وغير المقننة التي يتم بها ممارسة هذا الحق. ولأنه يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي[٣٥].

٥-رسم السياسة الخارجية والسياسة الخارجية وفق نظام العولمة تتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات ما يسمى المجتمع الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن. هذا فضلاً عن التأثير التي تمارسه المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وهنا اصبحت الدولة مسئولة مسئولية دولية مباشرة ليس فقط عن افعالها غير المشروعة التي يترتب عليها حدوث ضرر مادي للدول الأخرى أو لمواطني هذه الدول. وإنما تساءل ايضاً عن افعالها المشروعة التي تصدر عنها إعمالاً لمبدأ السيادة وفي نطاقها الإقليمي التي يترتب عليها حدوث ضرر للغير وعلى سبيل المثال. فإن قيام دولة ما بإزالة الغابات من مساحات شاسعة داخل إقليمها يجعل هذه الدولة مسئولة دولياً في مواجهة الدولة أو الدول التي قد يتسبب هذا التصرف في احداث خلل ظاهر للتوازن البيئي. ويحق للدولة المتضررة في هذه الحالة أن تطالب باقتضاء التعويض المناسب وفقاً لمبدأ الملوث يدفع أو مسؤولية الملوث ضامن حسب ما ورد في قائمة التوصيات التي وضعها المجلس الخاص بالمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالسياسة البيئية[٣٦]. ظهرت في ظل العولمة قوانين عابرة للحدود. وإذا كان الفكر القانوني التقليدي يرى في فكرة التشريع مظهراً من مظاهر سيادة الدولة. فإنه قد حصر قوة التشريع تلك بالحدود الجغرافية التي تمتلكها الدولة. بمعنى أن مجال تطبيق هذه القوانين يكون محدوداً بحدود الدولة صاحبة التشريع فقط. ولكن في ظل فكرة العولمة ظهرت القوانين الاقتصادية العابرة للحدود. خاصة عبر تدخلات عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من خلال إجراء تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية اي إحداث تجديدات في بنية الدول الاقتصادية تطال جوهر نظمها الاقتصادية وبما يتلائم والنظام الرأسمالي. أما في مجال

الاتصال والإعلام والثقافة فالمراقبة أصبحت مستحيلة عمليا إذ لم يعد للدولة في هذا المجال سوى خيار واحد وهو تسهيل الاتصال وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية[٣٧].

المطلب الثاني: إرث الدولة بين السيادة الوطنية وحتمية التقزم : تعتبر السيادة الوطنية أحد الأركان الجوهرية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، فالسيادة مفهوم قانوني وسياسي يتعلق بالدولة باعتبارها تشكل أحد أهم خصائصها وشروطها الأساسية، كما أنها تعد من المحددات السياسية والقانونية للدولة كعضو في المجتمع الدولي، وأيضاً يتجسد بموجبها الاستقلال الوطني للدولة، وكذا مساراتها مع الوحدات السياسية الأخرى المشكلة للنظام الدولي. أن التطورات الدولية التي صاحبت العولمة وتغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية تسيطر عليه قوتان عظيمتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى نظام أحادي القطبية تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة عليه، أدى إلى طرح تساؤلات حول أفضل نظام يمكن من خلاله ضمان أمن سيادة الدولة. وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادات الدول، وعلى سبيل المثال لم يكن من الممكن أن يحدث لسيادة العراق ما يحدث لها الآن من انتهاكات لو استمر النظام الدولي ثنائي القطبية. بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت الامم المتحدة تتعامل مع النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، بصورة لم يسبق لها مثيل، بل تجاوزت في بعض الاحيان القواعد القانونية التي تحكم عملها؛ خاصة مبدأ احترام سيادة الدول؛ فلم تعد المفاهيم الاستقلالية من الثوابت، بل تحولت الى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة، ولعل مجرد إلقاء نظرة على ساحة السياسة الدولية يكشف عن مظاهر تآكل السيادة، وعن عمليات التدخل والاختراق التي أصبحت إحدى تقاليد النظام الدولي الجديد[٣٨] أثرت المتغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل انماط الدول، وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية. ومنه فقد عرفت سنوات التسعينات مواقف جد صعبة أثرت على مستوى ضبط التنظيم فمع ازدهار إيديولوجية السوق اختفت الوطنية كقيمة، ولم تعد الرأسمالية الكوكبية بحاجة إلى القوات المسلحة إلا كسوق تورد له الأسلحة أو كمصدر تمويل البحث والتطوير وتم الاستغناء عن الشرطة اعتمادا على وحدات الأمن الخاصة بالشركات. ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة. كما أن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات

العولمة[٣٩]. وهناك رابطة بين العولمة والسيادة فالعولمة تطرح ضمناً حدود سيادة الدولة ودورها على المستويين الداخلي والخارجي ومستقبلها. ففي ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، وأن من بين أهم ملامح العولمة الخسار قوة الدولة، وعلى الاخص في البلاد الأقل نمواً. فكما أخذ مبدأ سيادة المستهلك في الاخسار تاركاً مكانه لتعاظم تأثير المنتجين في انماط الاستهلاك وفي أذواق المستهلكين، فإن سيادة الدولة الوطنية هي أيضاً آخذه في الأخسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات، إذ اخسرت قدرة الدولة على التأثير في مستوى وأنماط الاستهلاك، بما في ذلك استهلاك السلع والخدمات الضرورية[٤٠]. وقد اصبحت العلاقات في ظل العولمة تتشكل في محورين هما: الاعتماد المتبادل بين الدول القوية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لتلك الدول خاصة في المجال الاقتصادي، وتبعية الدول النامية للدول القوية بسبب عدم قدرة الدول النامية على اشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، كما اصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار هي الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ العالم كله مسرحاً لعملياتها، ويعني ذلك إعادة توزيع وتغيير الاوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع المدني الدولي على حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية[٤١]. وقد برز البعد الاقتصادي هو المصدر الاساسي للعولمة بحيث يعد من اهم العمليات التي لها دور ي الساحة الدولية والتي ادت الى تقزيم دور الدولة واثرت عى سيادتها وكالاتي:

اولا: صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة : ان تفاقم القيود على السيادة الوطنية بسبب التطورات في بنية النظام العالمي ادت إلى الأمور الاقتصادية الاشد تاثيرا هما صندوق النقد والبنك الدوليين , بعد ما كان هدف الصندوق النقد الدولي هو ضمان استقرار النظام النقد العالمي وكذا معالجة الاختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات أصبحت مصغرة لخدمة مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقف مانعا أمام سياسة الاجلاءات عن الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتوافق مع إدارتها ونفس الشيء حدث مع الدول الرأسمالية الكبرى، وبالرغم عجز هذا الصندوق فإنه لم يترك للدول الكبرى حرية ما تقرره من سياسات وتوجيهات، كون أن الدول الرأسمالية الكبرى تتحكم في المنظمات الاقتصادية الدولية، التي تساهم بالقسط الأكبر في كل من البنك العالمي والصندوق النقد الدولي .فهي تسيطر على المنظمات الاقتصادية الدولية، وتستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والترويج للسياسات

التي تقدمها الدول المنتجة للنفط للبنك العالمي والصندوق النقد الدولي، غير أن الدول الك برى لم تسمح بزيادة هذه الدول وبالتالي تقلص نفوذها في إدارة الصندوق[٤٢] و هكذا اصبح "الإصلاح الاقتصادي" و"التكيف الهيكلي" شرطاً ضرورياً للقبول في المنظومة الاقتصادية العالمية، وقد قُصد بهذين المصطلحين وبغيرهما التخلي التام عن أي ترتيبات اقتصادية تتعارض مع النموذج الرأسمالي الذي اعتبره واحد من المنظرين للأوضاع العالمية الراهنة "نهاية للتاريخ". ان الدول الرأسمالية الصناعية تملك اعلى نسبة تصويت في صندوق النقد الدولي وتتفرد الولايات المتحدة الامريكية ب (٢٠٪) من القوة التصويتية وتمتلك حق الفيتو و(٢٠٪) من راسماله , ثم بريطانيا وقوتها التصويتية تصل حوالي (٦.٦٪) ثم المانيا (٥,٨٪) وفرنسا (٤,٨٪) واخيرا اليابان (٤,٥٪) وبناء على ذلك فان الدول الخمسة الكبار تمتلك (٤١,٧٪)من القوة التصويتية في الصندوق لذلك فهي تتحكم بالدول النامية المستدينة من خلال القروض والتسهيلات التي يمنحها الصندوق لها , وبذلك فان القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول النامية لابد ان تتوافق مع مصالح الدول الكبرى ذات القوة التصويتية الكبرى وفقا لقوتها التصويتية[٤٣].

ثانيا: منظمة التجارة العالمية وسيادة الدولة : كما أن سيادة الدولة على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع إقرار اتفاقية (الجات) والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية , التي قضت بالإزالة التدريجية والتامة لأية عوائق أمام تدفق حركة التجارة الدولية التي تسير بطبيعة الحال في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين و يكرس تخلف المتخلفين، و حتى هنا أيضا ساد ازدواج المعايير، إذ بينما تم الاتفاق على إزالة كافة العقبات أمام حركة السلع فإن حركة البشر بقيت مقيدة لأن اتجاهها سوف يكون أساساً من الجنوب إلى الشمال وليس من الشمال إلى الجنوب كما هو الحال في حركة السلع. أن الدول الكبرى هي الأخرى لم تنجو من التأثير على سيادتها نتيجة تحرير التجارة، ولكن بأقل ضرر مقارنة بالدول النامية، إذ اقتصر تأثير الدول الكبرى على البرامج الاجتماعية والدعم المقدم للصحة والبطالة والتعليم، حين تم التقليل منها وذلك من أجل دعم قدراتها التنافسية مع الدول الكبرى الأخرى، وبالرغم من ذلك لقد استطاعت هذه الدول الكبرى المتقدمة من بني أرباح كبيرة من عملية التجار، العالمية، قدرها أصحاب الاختصاص بحوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويا. لا يمكن تناسي الدور الذي تؤديه العولمة فيما يتعلق باتفاقيات منظمة العالمية للتجارة وأثرها على السيادة من حيث الحد من سيادة الدولة من ناحية سلطة اتخاذ القرار بين الدول واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة الداعمة للشركات الضخمة في اكتساحها لأسواق البلدان النامية، محاولة بذلك الضغط عليها والتدخل في سلطاتها الداخلية، وتضاعف من عجز الدول أمام ديكتاتورية الأسواق المالية التي تحصر النشاط

الاقتصادي في عدد من الشركات العالمية في الدول الصناعية الكبرى ولما تفرضه من اتجاهات وقوانين تقلص الصناعات الوطنية وتزيد فقر الفقراء وتشييع البطالة. خاصة وأن القانون الدولي التجاري لا يعترف بالحدود السياسية، بل يعترف فقط بالربح وتدفقات رؤوس الأموال، وما يمكن أن تحمله من مخاطر لدول الاقتصاديات الضعيفة سيما الدول النامية، ويتمثل التهديد الحقيقي في نظام الصفقة الواحدة التي تفرض عليها، اذا ما اخذنا في الحسبان أن الدول المتقدمة هي التي وضعت هذه الاتفاقيات ويتمحور دور الدول النامية في قبولها أو البقاء خارج النظام الدولي التجاري، وهكذا فأن العولمة هي نظام يقفز على مفهوم الدولة والأمة والوطن ويسعى إلى تقويضها من خلال كيانات أخرى كالشركات المتعددة الجنسيات(٤٤).

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة :لقد تحولت الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول، وإعادة بنائها من جديد، وجعلتها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافيا وواجباتها تجاه مجموعات . حتى تقيم دولة عالمية، قادتها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة من صقور اليهود وغيرهم من الأمريكيين، كي تمتص دماء المستضعفين من شعوب الأطراف، فتقضي على شعورهم الوطني الذي هو شعور بدائي عند الاقتصادي المعولم الشهير" ليند بيرج "الذي اختار عبارة " اية الدولة القومية "كعنوان لمؤلفه الذي ألفه عام ١٩٩٥ . والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات لم تكتف بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها، وجعلت الدولة تقتنع بدور مدبرة المنزل، حيث أصبحت حكومات الدول النامية تتعرض لضغط مضاعف، فمن ناحية، هي مطالبة مثل الحكومات في الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة تدبير المنزل وفق ما تمليه إرادة الشركات متعددة الجنسيات وما يخدمها من مؤسسات دولية، ومن ناحية أخرى فإنها لا تعد شريكاً في الإستفادة من الشركات متعددة الجنسيات لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول المتقدمة التي تقع فيها مراكز تلك الشركات. إن العولمة بهذا المعنى يمكن اعتبارها محددا ومهددا بفقدان السيادة للدول، لتقليص القدرة على التدخل الاقتصادي للدول أي ملائمة أشكال الرأسمالية الوطنية مع نمو الأسواق ومع الثورة التكنولوجية، وهذا ما يفسر تراجع القواعد التقليدية في حماية الدولة أي سقوط المفاهيم الممنوعة المجالية للدولة بفعل إكراهات تجليات العولمة، وصارت هناك جرأة أكبر بكل ما تحمله من تقييد لسلطات الدولة، ومن ثم أصبحت الدولة مقولة جغرافية فقد تفتقد لعناصر الحركة فيها(٤٥).

تعد الشركات متعددة الجنسية بمثابة المحور الاقتصادي الأساسي في ظل العولمة، فهي بمثابة الأداة التي تمول الإنتاج وتعوله . وتمثل السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وقد أصبحت الشركات الكبرى، شركات متعددة الجنسية لما صارت إدارتها في التخطيط والتنظيم والسيطرة والتسويق، وتجاوز الحدود الوطنية لتصبح ذات وجود عالمي، حيث بدأ تأثير هذه الشركات العالمية على الدول، من أدى إلى تقييد سيادتها وتراجع دورها على الصعيد الدولي وازداد هذا التأثير بمرور الزمن وأصبح من الصعب بإمكان أي دولة أن تتجاهل هذه الشركات دون أن تأثر اقتصادياتها. من وسائل هذه الشركات في تأثيرها على سيادة الدول، قيامها بإغلاق فروعها أو نقلها إلى
خارج الدولة، سواء بطلب من الدولة الأم أو إذا حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وإجبارها غلى إتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها، و الاتفاق مع شركات أخرى على مراقبة سياسات هذه الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، و إذا ارتأت الشركة أن الدولة لا تتماشى واستثماراتها نزحت بقية الشركات المستثمرة الأخرى، مما يتولد عن ذلك انخفاض في أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات لهذه الدولة الراعية لهذه الشركات عبر أراضيها .كما حدث ذلك في المكسيك عام ١٩٩٤ ، ودول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٠ . لقد ازداد نفوذ الشركات المتعددة الجنسية الى خلق (نقود) واستطاعت بذلك ان تنزع بعض حقوق السيادة التي تعد من رموز السيادة الوطنية، بحيث خلقت هذه الشركات نقودا مقبولة التداول في معظم الدول، وهي بطاقات (الإئتمان) التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية، ولذا فقدت الدولة القومية كثيرا من أهميتها و تقلصت سيادتها أمام هذه الشركات العالمية خاصة في الدول النامية التي تفتقد لتقنية والمعلوماتية من أجل السيطرة على شبكات تداول المعلومات، ولذلك فقدت هذه الدول القوة في الوقوف أمام تدخل هذه الشركات في شؤون سيادتها . وعليه فأنه من المغالاة القول بفناء الدولة في ظل العولمة وحلول الشركات المتعددة الجنسيات محلها، بل أنه سيدخل عليه بعض التغييرات لمصلحة الشركات متعددة الجنسية، وخاصة في بعض الوظائف، حيث أصبحت هذه الشركات متلكة لنظم أمنية وبريدية خاصة بها وليست مرتبطة بالدولة، كذلك فإن لهذه الشركات نظاماً نقدياً خاصاً بها عن طريق قدرتها في إصدار بطاقات الائتمان التي لا تقع تحت إشراف الحكومات، وبهذا زال حق من أهم حقوق الدولة السيادية في مجال الانفراد في إصدار عملة النقود. ووصل شيوع بطاقات التأمين في دفع أثمنة المشتريات إلى حد أوسع من الدفع بالشيك، ومن ثم التعامل مع نقود مصرفية تصدرها البنوك دون رجوع إلى سلطات الدولة واستغنت الشركات الكبيرة بصفة عامة عن القضاء في المسائل المدنية والتجارية لالتزامها مسبقا بإجراءات التحكيم وتراجعت

الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة إلى أن أصبح رؤساء الدول والحكومات يحملون في زياراتهم الرسمية عقودا تجارية خدمة للشركات الكوكبية. لقد أصبح كبار السياسة مندوبي مبيعات (SOLESMN)[٤٦]. لقد ادت العولمة الى ايجاد مصادر قانونية منافسة لسلطة الدولة في مجال التقنين, فالمعروف ان قدرة الدولة على تقنين سلوكيات الافراد تعد احد مظاهر السيادة التي تمارسها على جميع القائمين على اقليمها وترتبط فكرة التقنين بالمقام الاول بالدولة وذلك لما تملكه من مقومات مادية قادرة على وضع القاعدة القانونية موضع التطبيق .ولكن مع ظهور العولمة ظهرت اشخاص جديدة قادرون على ايجاد القواعد التي يريدونها , ومن هنا كنت الاصوات التي نادت بايجاد قانون مستقل لتنظيم حركة التجارة الدولية تقف ومن ورائه الشركات المتعددة الجنسيات , فالعولمة جاءت لتؤكد ان حق تنظيم السلوم وضبط حركة تعاملات الافراد لم يعد حكرا على الدولة وحدها وساعد على نشأت هذا القانون هذا القانون تاكيد دور القضاء الخاص (التحكيم) في الفصل في منازعات التجارة الدولية بعيدا عن القضاء الوطني[٤٧] فضلاً عن ذلك فإن الشركات بدأت تستولي على المرافق العامة والخدمات العامة التي استأثرت بها الدولة سابقاً من خلال تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص. إذن فدور الدولة لن يختفي ولكن ستدخل عليه تغييرات جوهرية وملموسة في الوظائف الأساسية والتقليدية للدولة على أساس أن جزءاً من تلك الوظائف بدأت تعطى للشركات متعددة الجنسية وللمؤسسات والمنظمات الدولية. فدور الدولة في المراقبة والتوجيه في المجال الاقتصادي يتقلص في نظام العولمة إلى الصفر، أو على الأقل يراد منه ذلك. أما الاتصال والإعلام فأصبحت مراقبته مستحيلة عمليا. أما السياسة الخارجية في نظام العولمة فتتولاها مؤسسات ما يسمى بالمجتمع العالمي أو الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، علاوة على التأثير الذي تقوم به المؤسسات الدولية مثل F.M.I و BIRD[٤٨]. فالدولة تبقى شخصاً من اشخاص القانون الدولي العام ولها دور محوري في العلاقات الدولية والشركات المتعددة الجنسية بما لها من قدرة وقوة في التأثير إلا انها لا تستطيع الاستغناء عن الدولة. فالأخيرة تمثل القاعدة التي تنطلق منها الشركات المتعددة الجنسية. غير أن الدور الذي ثبت للدولة منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ والذي تأصل داخل كيانها بدأ في ظل العولمة وعلى يد هذه الشركات بالتغيير نحو الانحسار المتزايد على حساب انحسار المركز الدولي للدولة. فالدولة القومية تفقد مركزيتها في اقتصاد غير مرتبط بالحدود. وهذا يعني أن الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية لهذه الشركات امر لامناص منه في ظل الأوضاع الدولية الراهنة من جهة. وفي المحافظة على توازن بيئة المجتمع الدولي من جهة أخرى[٤٩].

إذن الحدود لن تضمحل أو تزول، ولا يعني أن المزيد من التعارف والتواصل بين الشعوب يمحو الفوارق بينها، وبالتالي فإن سلطة الدولة وسيادتها القومية ستظل قائمة، شريطة أن تكون متوافقة مع مقتضيات المرحلة الراهنة والمقبلة، فعلى الرغم من أن قوى العولمة تفرض تعقيدات صارمة على الحكومات القومية، إلا أنها تمنحها السلطة والقوة بأشكال جديدة، ومن ثم فإن العولمة لا يترتب عليها تأكل سلطة الدولة القومية، بل يترتب عليها بالأحرى تغير في استراتيجيات الدولة وإعادة توجيه لطاقتها.

الخاتمة:

أن التحدي الذي تفرضه إمبريالية العولمة هو في حقيقته انعكاس لظرف يعبر عن التناقض التاريخي بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة وبلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض من جهة أخرى، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضا تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي، بوصفه محدداً رئيسياً للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف الى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الذي دفع إلى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة، ولذلك فإن الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية هو في الحقيقة شكل من أشكال تطور الرأسمالية المعولمة المتوحشة في طورها الإمبريالي الراهن، كنتاج مباشر لعملية التراكم الرأسمالي. فالقوة الاقتصادية المتجسدة في ادوات العولمة الاقتصادية كجهة رسمية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية وجهة ثانية تتمثل بالشركات المتعددة الجنسية، هي المحرك الأساسي للعلاقات الدولية المعاصرة، عبر سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على صناع القرار في الدول الصناعية الكبرى، وتوجيهها وصياغة هذه العلاقات بين الأمم، وفق معايير استراتيجية تتمحور حول تعظيم معيار الربح كغاية أولية، ومن أجل تأمين هذه الغاية فإن هذه الشركات تمتلك اليوم دوراً مركزياً خفياً في صياغة وتوجيه السياسات العالمية، وعلى الرغم من بقاء الدولة شخصاً من اشخاص القانون الدولي العام وتمثيلها لدور محوري في العلاقات الدولية، غير أن هذا الدور بدأ في ظل العولمة وعلى يد هذه الشركات بالتغيير نحو الانحسار المتزايد على حساب انحسار المركز الدولي للدولة، فالدولة القومية تفقد مركزيتها في اقتصاد غير مرتبط بالحدود.

المصادر:

١- رونالد روبرتسون، العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

٢- جمال محمد احمد، الاعلام السياسي، القاهرة، دار الغيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٣- جابر على خطاب، أزمة الإنسان العربى المعاصر فى ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة، القاهرة، مطابع دار أخبار اليوم، ٢٠٠١.

٤- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٩٧.

٥- فوزي عبد الرزاق الظاهر، العولمة واثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة، المؤتمر الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الزرقاء الاهلية، للمدة ٨ – ١٠، آب، ٢٠٠٠.

٦- اسماعيل صبري عبد اللّه، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، اغسطس ١٩٩٧.

٧- طه محمود علوان، آثار العولمة على الاقتصادات العربية وأهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة آثارها السلبية، بحث مقدم الى المؤتمر الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء الاهلية، للفترة ٨ – ١٠، آب، ٢٠٠٠.

٨- محمد محمود الامام، العولمة والنظام الاقليمي العربي، بحث مقدم لندوة أقامتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

٩- نيلسون اروجودي سوزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة: جعفر سوداني، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٩.

١٠- أساد تشايا، الكنزية الحديثة، ترجمة: عارف دليلة ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤.

١١- رمزي زكي، الازمة الاقتصادية العالمية ، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، ١٩٨٦.

١٢- عبد اللطيف هميم، العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة كلية المعارف الجامعة، العدد٢، السنة الاولى.

١٣- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٤٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٩٠.

١٤- حمد محمود الامام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مركز البحوث العربية، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

١٥- السيد ياسين، العرب والعولمة، في مفهوم العولمة، بيروت، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

١٦- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

١٧- فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٦.

١٨- رعد الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة ، بغداد، شركة الخنساء للطباعة، ١٩٩٩.

١٩- رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاته في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

٢٠- خليل سامي علي مهدي، النظرية العاملة للتدويل في القانون الدولي المعاصر: دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس، عمان، مكتبة جامعة الشرق الأوسط.

٢١- جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

٢٢- عماد خليل ابراهيم، القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، عمان، الجامعية، ٢٠٠٤.

٢٣- محمود خليل، العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة، بتاريخ: ١٧-٠٨-٢٠٠٦، شبكة المعلومات الانترنت وعلى الرابط التالي:
www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629

٢٤- عبد الامير السعد، العولمة والنظام الدولي الجديد: مقاربة في التفكير الاقتصادي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

٢٥- نصر عارف، مفهوم التنمية، القاهرة، مكتبة عين الجامعة، ٢٠١٢.

٢٦- طلعت جياد الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية: العولمة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

27- James N. Rosenau, New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics, September 1994, Vol. 25.

٢٨- محسن احمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر.

٢٩- حسن نافعة، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين: صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي، القاهرة، ٢٠٠٥.

٣٠- عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٣١- رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٣٢- جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتأثيرها على النظم القانونية في الاقطار العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

٣٣- عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

٣٤- رسلان خضور و سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة: قضايا راهنة، العدد٧، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٨.

35- UNCTAD, Comparative Experiences with Privatization, United Nations Publication, February 1996.

٣٦- محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام: المقدمة ومصادر، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.

٣٧- خالد التومي, السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة, دراسات سياسية, المعهد المصري للدراسات ٢٠١٩

٣٨- العاقب سفيان, الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما انموذجا, رسالة ماجستير, جامعة وهران, كلية العلوم الاجتماعية, ٢٠١٦

٣٩- ديانا ايمن راشد, اثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية و جامعة النجاح الوطنية ,نابلس , فلسطين ٢٠١٢

٤٠- صلاح الدين محمد طحيطير المشاقبة, اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي : دراسة حالة "العراق انموذجا" ط١, المركز الديمقراطي العربي , برلين-المانيا, ٢٠٢١

الهوامش

[١] - رونالد روبرتسون، العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص١٣٢.

[٢] - جمال محمد احمد، الاعلام السياسي، القاهرة، دار الغيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص١٥٢.

[٣] - جابر على خطاب، أزمة الإنسان العربى المعاصر في ضوء إشكاليات الانفتاح والعولمة، القاهرة، مطابع دار أخبار اليوم، ٢٠٠١، ص١١٦.

[٤] - محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٩٧، ص١٣٦.

[٥] - فوزي عبد الرزاق الظاهر، العولمة واثرها على اقتصاديات الدول العربية في ظل التكتلات الراهنة، المؤتمر الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الزرقاء الاهلية، للمدة ٨ – ١٠، آب، ٢٠٠٠، ص٢٠.

[٦] - اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، اغسطس ١٩٩٧، ص٤.

[٧] - طه محمود علوان، آثار العولمة على الاقتصادات العربية وأهمية التكامل الاقتصادي في مواجهة آثارها السلبية، بحث مقدم الى المؤتمر الاول لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء الاهلية، للفترة ٨ – ١٠، آب، ٢٠٠٠، ص٦.

[٨] - محمد محمود الامام، العولمة والنظام الاقليمي العربي، بحث مقدم لندوة أقامتها الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز البحوث العربية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص٧١.

[٩] - نيلسون اروووجودي سوزا، اثيار الليبرالية الجديدة، ترجمة: جعفر سوداني، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٩٩، ص ٣٥.

[١٠] - أساد تشايا، الكنزية الحديثة، ترجمة: عارف دليلة ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ص٧٠.

[١١] - رمزي زكي، الازمة الاقتصادية العالمية ، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، ١٩٨٦، ص١٧.

[١٢] - عبد اللطيف هميم، العولمة وانعكاساتها على الدول العربية، مجلة كلية المعارف الجامعة، العدد٢، السنة الاولى، ص١٦١.

[١٣] - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٤٧، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، ١٩٩٠، ص٣٢٩.

[١٤] - حمد محمود الامام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، مركز البحوث العربية، ندوة العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ص١١١.

[١٥] - فؤاد مرسي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣.

[١٦] - السيد ياسين، العرب والعولمة، في مفهوم العولمة، بيروت، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص٢

[١٧] - السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨، ص٧.

[١٨] - فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٦، ص٢٠.

[١٩] - المصدر نفسه، ص٢٥.

[٢٠] - رعد الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة ، بغداد، شركة الخنساء للطباعة، ١٩٩٩، ص١٣.

[٢١] - رائد فوزي داود، فكرة التدويل في القانون الدولي وتطبيقاته في ضوء قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمدينة القدس، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص١٣.

[٢٢] - خليل سامي علي مهدي، النظرية العاملة للتدويل في القانون الدولي المعاصر: دراسة تطبيقية حول محاولات تدويل القدس، عمان، مكتبة جامعة الشرق الأوسط، ص١٩٤.

[٢٣] - جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص٤٧٤.

[٢٤] - عماد خليل ابراهيم، القانون الدولي لحقوق الانسان في ظل العولمة، عمان، الجامعية، ٢٠٠٤، ص٤٥.

[٢٥] - محمود خليل، العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة، بتاريخ: ١٧-٠٨-٢٠٠٦، شبكة المعلومات الانترنت وعلى الرابط التالي:

www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629

[٢٦] -عمر بن ابو بكر احمد باخشب, سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية, المجلة القانونية , العدد الثالث , ٢٠١٢, ص ٣٣٦.

[٢٧] -غفران بنت عايض القحطاني , تدويل السيادة الوطنية في ظل المعاهدات والاتفاقيات الدولية,المجلة العربية للنشر العلمي , العدد اثنان واربعون, جامعة الملك عبدالعزيز, ٢٠٢٢, ص ٣٥٥

[٢٨] غفران بنت عايض القحطاني, مصدر سبق ذكره, ص ٣٣٦

[٢٩] - عبد الامير السعد، العولمة والنظام الدولي الجديد: مقاربة في التفكير الاقتصادي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٨٩.

[٣٠] - نصر عارف، مفهوم التنمية، القاهرة، مكتبة عين الجامعة، ٢٠١٢، ص١٥٢.

[٣١] - محمود خليل، مصدر سبق ذكره.

[32] – James N. Rosenau, New Dimensions of Security: The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics, September 1994, Vol. 25, p.255.

[٣٣] – محسن احمد الخضيري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر، ص٧٤.

[٣٤] - حسن نافعة، نظرة على العلاقات الدولية في القرن العشرين: صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦-١٨.

[٣٥] - عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٠١٢، ص٦٨.

[٣٦] - المصدر نفسه، ص ١٥٥.

[٣٧] - طلعت جياد الحديدي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

[٣٨] - خالد التومي, السيادة الوطنية وتحولات العلاقات الدولية الراهنة, دراسات سياسية, المعهد المصري للدراسات, ٢٠١٩, ص ١٣

[٣٩] - رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٢٤٨.

[٤٠] - جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتأثيرها على النظم القانونية في الاقطار العربية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص٢٨٩.

[٤١] - المصدر نفسه، ص٢٨٨.

[٤٢]- العاقب سفيان, الدولة والعولمة: نهاية السيادة فرانسيس فوكوياما انموذجا, رسالة ماجستير, جامعة وهران, كلية العلوم الاجتماعية, ٢٠١٦ ص ٥٤

[٤٣]- ديانا ايمن راشد, اثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية و جامعة النجاح الوطنية ,نابلس , فلسطين ٢٠١٢, ص ٤٠

[٤٤] - طلعت جياد الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية: العولمة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص٢٠٠.

[٤٥] - عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨ ص٩١.

[٤٦] - رسلان خضور و سمير ابراهيم حسن، مستقبل العولمة: قضايا راهنة، العدد٧، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ١٩٩٨، ص١٣.

[٤٧] -صلاح الدين محمد طحيطير المشاقبة, اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي : دراسة حالة "العراق انموذجا" ط١, المركز الديمقراطي العربي , برلين-المانيا, ٢٠٢١, ص٣٠

[48] – UNCTAD, Comparative Experiences with Privatization, United Nations Publication, February 1996, p13-16.

[٤٩] – محمد يوسف علوان، القانون الدولي العام: المقدمة ومصادر، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص٥٣.